

## قانون رقم ١٠١ لسنة ٢٠٠٩

بربط موازنة جهاز تنمية التجارة الداخلية

للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

( المادة الاولى )

قدرت جملة موازنة جهاز تنمية التجارة الداخلية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ ٥٥٧٧١٦٠٠٠٠ جنيه ( فقط وقدره خمسمائة وسبعة وخمسون مليوناً وسبعمائة وستة عشر ألف جنيه ) .

( المادة الثانية )

قدرت جملة الاستخدمات الجارية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ ٥٢١٦٠٦٠٠٠٠ جنيه ( فقط وقدره خمسمائة وواحد وعشرون مليوناً وستمائة وستة آلاف جنيه ) موزعة كالاتى :

- أجور بمبلغ ٢٦٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٤٩٥٦٠٦٠٠٠٠ جنيه .

( المادة الثالثة )

قدرت الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ ٥٢٦٨٨٩٠٠٠٠ جنيه ( فقط وقدره خمسمائة وستة وعشرون مليوناً وثمانمائة وتسعة وثمانون ألف جنيه ) منها مبلغ ٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه إعانات .

( المادة الرابعة )

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ ٥٢٨٣٠٠٠٠٠ جنيه ( فقط وقدره خمسة ملايين ومائتان وثلاثة وثمانون ألف جنيه ) منه مبلغ ٤٢٢٧٠٠٠٠٠ جنيه فائض مرحل .

( المادة الخامسة )

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ ٣٠٨٢٧٠٠٠ جنيه فقط وقدره ثلاثون مليوناً وثمانمائة وسبعة وعشرون ألف جنيه) موزعة كالتالى :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٢٦٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٤٨٢٧٠٠٠ جنيه .

( المادة السادسة )

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ ٣٠٨٢٧٠٠٠ جنيه فقط وقدره ثلاثون مليوناً وثمانمائة وسبعة وعشرون ألف جنيه) منها مبلغ ٢٦٠٠٠٠٠٠٠ جنيه قروض من بنك الاستثمار القومى .

( المادة السابعة )

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقه بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذا الجهاز بما لا يتعارض مع قانون إنشائه .

( المادة الثامنة )

يلتزم الجهاز بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

( المادة التاسعة )

لا يجوز للجهاز السحب على المكشوف من البنك المركزى المصرى والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

( المادة العاشرة )

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٩

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٠ هـ

(الموافق ٢٦ مايو سنة ٢٠٠٩ م) .

**حسنى مبارك**

مشروع موازنة جهاز تنمية التجارة الداخلية  
للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠

٢٠١٠/٢٠٠٩	بيان	٢٠١٠/٢٠٠٩	بيان
١٣٠٠٠٠٠	الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية :	٢١٠٠٠٠٠٠	الاستخدامات الجارية :
٥٠٠٠٠٠٠٠	إيرادات النشاط الجارى	٤٩٥٦٠٠٠	الأجور
٢٥٥٨٩٠٠٠	إعمسانات	١٠٥٦٠٠٠	التلفقات الجارية والتحويلات الجارية
٥٢٦٨٨٩٠٠٠	إيرادات أخرى	٤٢٢٧٠٠٠	جملة الاستخدامات الجارية
	جملة الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	٥٢٦٦٠٠٠	فائض العمليات الجارية :
		١٠٥٦٠٠٠	ضرائب وخطية
		٤٢٢٧٠٠٠	فائض مسرحل
		٥٢٨٣٠٠٠	جملة فائض العمليات الجارية
٥٢٦٨٨٩٠٠٠	جملة الموازنة الجارية	٥٢٦٨٨٩٠٠٠	جملة الموازنة الجارية
	الإيرادات الرأسمالية :		الاستخدامات الرأسمالية :
٤٨٢٧٠٠٠	إيرادات رأسمالية متنوعة	٢٦٠٠٠٠٠	الاستخدامات الاستثمارية
٢٦٠٠٠٠٠٠	قروض وتسهيلات ائتمانية	٤٨٢٧٠٠٠	مخسيلات رأسمالية
	كلها قروض من بنك الاستثمار القومى		
٣٠٨٢٧٠٠٠	جملة الإيرادات الرأسمالية	٣٠٨٢٧٠٠٠	جملة الاستخدامات الرأسمالية
٥٥٧٧١٦٠٠٠	إجمالي الموازنة	٥٥٧٧١٦٠٠٠	إجمالي الموازنة